



مركز القاهرة الإقليمي
للتحكيم التجاري الدولي

تقرير

عن أنشطة مركز القاهرة
الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي

١٩٩٦ - ١٩٩٧

تقديم

المستشار الدكتور / محمد أبو العينين

مدير مركز القاهرة

الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي

مقدم إلى

الدورة رقم ٣٦ للجنة القانونية

الإستشارية لدول آسيا وأفريقيا

طهران - الفترة من ٣ إلى ٨ مايو ١٩٩٧

يلقى هذا التقرير الضوء على أنشطة مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي خلال الفترة من مارس ١٩٩٦ حتى أبريل ١٩٩٧ .

وسوف يناقش هذا التقرير الدور الرئيسى للمركز كمنظمة تحكيمية دولية وكذلك العديد من الأنشطة الأخرى المتعلقة بمساهماته فى التشريعات المحلية والدولية وأوجه التعاون بينه وبين المنظمات التحكيمية الدولية الأخرى ، بالإضافة إلى أنشطة المؤسسات الفرعية التابعة للمركز ومساهماتها فى خطة عمل المركز. وفيما يلى بيان تفصيلى بتلك الأنشطة .

(١) دور مركز القاهرة

كمنظمة تحكيمية إقليمية

١-١) ارتفاع عدد قضايا التحكيم المنظورة أمام المركز:

يحظى مركز القاهرة بمكانة دولية مرموقة بين منظمات التحكيم الدولية الأخرى ، وبدل على ذلك ارتفاع عدد القضايا المنظورة أمام المركز منذ إصدار آخر تقرير إرتفاعاً ملحوظاً حيث ارتفع من اثنين وسبعين قضية إلى تسعة وتسعين قضية تحكيمية دولية .

وقد تناولت هذه القضايا نماذج جديدة من المنازعات مثل عقود الإدارة والتشغيل ، منازعات التأمين ، منازعات البث الفضائى ، هذا بالإضافة إلى الأنماط التقليدية للمنازعات التى تنظر أمام المركز مثل منازعات الإنشاءات ، منازعات التصدير والإستيراد ، منازعات التوريد .

وبلاحظ أن التوفيق كوسيلة بديلة لحسم المنازعات قد أحرزت تقدماً ملحوظاً على الصعيد الإقليمي حيث تمت إحالة العديد من المنازعات إلى التوفيق للبت بشأنها.

ويرجع هذا إلى مرونة وسلاسة إجراءات التوفيق مما حدا بالأطراف على خلاف جنسياتهم إلى اللجوء إليه كوسيلة لحسم منازعاتهم .

ومما تجدر الإشارة إليه فى هذا الشأن أن الأطراف فى بعض القضايا طلبوا اللجوء إلى التوفيق بعد البدء فى إجراءات التحكيم وليس قبل البدء فيها كما كان الأمر متبعاً فى هذا الأمر .

٩٣/٣٩^(١) والتي كان طرفاها اتحاد شركات إيطالي ووزارة الأشغال العامة والموارد المائية المصرية. ففي هذه القضية إتفق الطرفان على إحالة نزاعهما إلى التوفيق تحت مظلة مركز القاهرة بعد ثلاث سنوات من بدء إجراءات التحكيم تخللتها بعض الإيقافات. وتعد هذه القضية إحدى القضايا الهامة التي نظرت أمام مركز القاهرة والتي أوشك النزاع فيها على الإنتهاء .

١- ب) مركز القاهرة كسلطة تعيين المحكمين:

أضاف مركز القاهرة لوظائفه المتعددة بُعداً جديداً من أبعاد العملية التحكيمية ألا وهو دوره كسلطة تعيين المحكمين. ويقوم المركز كمؤسسة تحكيمية وفي ضوء خبراته وممارساته بالتدخل لتعيين المحكم المشارك أو لتعيين رئيس هيئة التحكيم إذا فشل طرفي النزاع في الاتفاق على تسميته .

ويلجأ الأطراف إلى المركز لتعيين رئيس هيئة التحكيم بمقتضى تفويض صريح منهم سواء كان ذلك التفويض شرطاً عقدياً أو إتفاقاً تم بعد إبرام العقد^(٢) .

وترجع رغبة الأطراف في تفويض المركز هذا الدور الهام إلى العوامل الآتية:

١. إعتقاد قواعد التحكيم النموذجية للجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولي (يونسترال) ، وبصفة خاصة المواد ٦ ، ٧ ، ٨ المتعلقة بتعيين المحكم الفرد ، أو المحكم المشارك ، أو رئيس هيئة التحكيم .

وتكفل قائمة الإجراءات المنصوص عليها في المادة (٦) ضمان تتابع وسهولة إجراءات التعيين .
٢. يلتزم مركز القاهرة بتعيين المحكم من جنسية مغايرة لجنسيات أطراف النزاع (قواعد تحكيم اليونسترال ، المادة (٦) فقرة <٤>) .

ويضمن هذا الإجراء إستقلال وحيدة المحكم المتوقع إختياره لنظر النزاع .
٣. يشكل المحكمون الأجانب حوالي ثلثي عدد المحكمين المسجلين بقائمة محكمي المركز^(٣) ، مما يتيح مجالاً أوسع للإختيار .

(١) احتضنت هذه القضية بنظر النزاع الخاص بإنشاء قناطر إسنا على نهر النيل ، وقد بلغت استثمارات هذا المشروع ما يقارب ستمائة مليون دولار أمريكي .

(٢) في بعض قضايا التحكيم الخاص قد يتم بموجب العقد تسمية المركز كسلطة تعيين فقط .

(٣) يبلغ عدد المحكمين المسجلين بقائمة مركز القاهرة حوالي خمسمائة محكم .

اكتسب مركز القاهرة إعترافاً دولياً بدوره كمؤسسة تحكيمية نظراً لأنشطته المتميزة وخبراته العميقة في مجال التحكيم الدولي مما أدى إلى تضمين شرط التحكيم أمام المركز في كثير من عقود التجارة والاستثمار الدوليين^(١).

وفي ضوء العدد الكلى للقضايا المنظورة أمام المركز كانت النسب المئوية للمنازعات التي اشتملت على أطراف أجنبية كما يلي:

النسبة المئوية	الدول	القارات
٤٢,٢%	المملكة المتحدة - البرتغال - إيطاليا - فرنسا - ألمانيا - المجر - النمسا - سويسرا - هولندا - اليونان - أيرلندا - روسيا .	أوروبا
١١,٣%	المملكة العربية السعودية - لبنان - اليابان - كوريا - سنغافورة - الإمارات العربية المتحدة - تايلاند .	آسيا
٣%	الولايات المتحدة الأمريكية - (واشنطن - كاليفورنيا) .	أمريكا الشمالية
٢%	السودان .	أفريقيا

ومن المتوقع أن يتزايد تمثيل الأطراف الأجنبية في قضايا التجارة الدولية التي تنظر أمام المركز للأسباب التالية:

(١) إصدار قانون التحكيم في المواد المدنية والتجارية رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٤ على نسق قانون التحكيم النموذجي للجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولي (يونسترال) . وقد دخل هذا القانون حيز التنفيذ بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٩٤ لينتهي بذلك الكثير من المشكلات الخاصة بالتحكيم^(٢)، ومن الجدير بالذكر أنه منذ دخول القانون سالف الذكر حيز

(١) انظر الفقرة ٢ (أ) الخاصة باتفاقيات إمتيازات البترول .

(٢) لمزيد من التفاصيل حول أثر القانون الجديد على دفع التحكيم ، انظر التقرير السنوي لعام ١٩٩٦ المقدم للجنة القانونية الإستشارية لدول آسيا وأفريقيا في دورتها الخامسة والثلاثين (ص ٣ بند ٣) .

هذه الزيادة قد بلغت نسبة ١٠٦٪.

(٢) وكما ساهم قانون التحكيم الجديد في دفع العملية التحكيمية منذ صدوره عام ١٩٩٤، فإن الحالة الاقتصادية الراهنة للمنطقة ككل تنبئ بمزيد من الإزدهار لمركز القاهرة خلال الفترة القادمة نظراً لوجود علاقة طردية بين إتساع نطاق معاملات التجارة والاستثمار الدوليين وبين دفع العملية التحكيمية أو أي من الوسائل السلمية البديلة لحسم المنازعات.

ففي مصر على سبيل المثال تتسم المرحلة الاقتصادية الحالية بالإنفتاح ومنح المزيد من التسهيلات والمزايا للاستثمارات الأجنبية.

ووفقاً لأحد التقارير الوزارية، تحتاج مصر لاستثمارات سنوية تقدر بحوالي مائة مليار جنيه مصرى (أى ما يوازى ثلاثين مليار دولار أمريكى تقريباً) تم تخصيص مبلغ عشرين مليار منها استثمارات حكومية على أن يتولى المستثمرون الأجانب والقطاع الخاص تمويل الجزء المتبقى البالغ ثمانين مليار جنيه.

وعلى نفس الصعيد، تشير تقارير صندوق النقد الدولى أنه فى غضون السنوات الأربع القادمة سوف يكون هناك "تدفق فى الاستثمارات الأجنبية على مصر" برعوس أموال تقدر بعدة مليارات من الدولارات.

كما أشارت التقارير أنه خلال الخمس سنوات الماضية أبرمت الحكومة المصرية مائة وسبعين (١٧٠) اتفاق إمتياز مع تسعة وثلاثين (٣٩) شركة بترولية عالمية^(١).

والأمر الجدير بالاهتمام فى هذا الأمر أنه قد تم تضمين شرط التحكيم أمام المركز فى جميع هذه الاتفاقيات جميعاً بلا إستثناء واحد تقريباً.

وعلى هذا نجد أن المتغيرات الاقتصادية المحيطة والإزدهار فى مجال التجارة والاستثمار الدوليين تلعبان دوراً إيجابياً فى صالح مركز القاهرة.

(٣) يعد الوجود الملحوظ لمكاتب الإتصال الأجنبية التى تمثل أو تعمل بالنيابة عن المؤسسات التجارية الدولية عاملاً مساعداً فى تفادى الجدل المتوقع حول إدارة إجراءات التحكيم فى مقر المركز بمدينة القاهرة.

(١) الأهرام الاقتصادى - عدد ١٣ يناير ١٩٩٧ - الإصدار رقم ١٤٦٣.

مكاتب إتصال فى القاهرة مما كان له أكبر الأثر فى تجاوز الصعوبات وإدارة العملية التحكيمية بطريقة سلسة ومرنة .

(٤) توصية الدول المستثمرة وهيئاتها المختصة بإدراج شرط التحكيم النموذجى أمام مركز القاهرة فى العقود التى تتضمن أطرافاً أجنبية .

وقد بدأ المركز فى أوائل العام الماضى ١٩٩٦ دعوة الهيئات والمؤسسات الحكومية وكذلك الهيئات التشريعية والمحامين ورجال الأعمال إلى إدراج شرط التحكيم النموذجى أمام مركز القاهرة فى العقود التى يبرمونها الأمر الذى يعد دفعة أخرى للدور التحكيمى الذى يؤديه مركز القاهرة ، وكرد فعل طبيعى لهذا إزداد الإهتمام العام بالتحكيم أمام مركز القاهرة وانعكس ذلك فى إزدىاد إدراج شرط التحكيم أمام المركز كهيئة تحكيمية مختصة .

(٥) تأكيد مركز القاهرة على أهمية الدور التعليمى فى دفع التحكيم والوسائل الأخرى البديلة لحسم المنازعات مما حدا به إلى تنظيم العديد من المؤتمرات والندوات ودورات التدريب الدولية التى يتم فيها تناول المفاهيم العلمية والقانونية الدولية الحديثة المتعلقة بالتحكيم .

(٢) تقدم المؤسسات الفرعية التابعة لمركز القاهرة

٢- (١) مركز الإسكندرية للتحكيم البحرى الدولى:

تم تأسيس مركز الإسكندرية للتحكيم البحرى الدولى عام ١٩٩٢ كمركز تابع لمركز القاهرة يضطلع بصفة خاصة بحسم منازعات التجارة البحرية .

ويتمتع مركز الإسكندرية بميزة هامة تتمثل فى موقعه الجغرافى الإستراتيجى حيث يقع فى قلب مدينة الإسكندرية - التى تعد من أهم الموانئ على البحر المتوسط - كما إنه يبعد كيلومترات قليلة عن قناة السويس التى تصل بين البحر المتوسط والبحر الأحمر وتربط بين شرق العالم وغربه .

ودفعاً لمركز الإسكندرية ولتعميق مفهوم الإقليمية بالنسبة له ، تم اتخاذ قرار بإعادة تشكيل وتوسيع عضوية مجلس إدارة المركز بحيث يضم عدداً من المتخصصين ذوى الخبرة .

ولتحقيق هذا الغرض تم إختيار رئيس الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحرى لرئاسة مجلس إدارة المركز والذى ضم فى عضويته عدداً من رؤساء الشركات والمؤسسات البحرية

وقد قام مجلس الإدارة في اجتماعه غير الدوري الذي عقد في ١١ نوفمبر ١٩٩٦ باتخاذ خطوات إيجابية لدفع التحكيم البحري في المنطقة حيث قرر:

١. نشر وتقديم مزايا التحكيم البحري الإقليمي وخاصة في بعض الأوساط البحرية الأجنبية التي لاتزال تخشى التحكيم في دول العالم النامي .

٢. توفير أساس أكاديمي قوى في مجال التحكيم البحري لإزالة اللبس والغموض اللذين قد يحيطان بالتحكيم البحري. وفي هذا الشأن تم التوصية باجماع الآراء بإستمرار المركز في عقد المؤتمرات ودورات التدريب على التحكيم البحري على أساس سنوي أو نصف سنوي .

٣. تأسيس مركز معلومات للتحكيم البحري يقدم الأساس النظرى والعلمى لجميع المهتمين من باحثين ودارسين. وقد بدأ المركز بالفعل اتخاذ خطوات فعلية نحو تحقيق هذا الهدف بشراء موسوعة تصدرها اللويدز بلندن تشمل ١٧٨ جزءاً وتقدم أحكام قضائية بحرية منذ عام ١٩١٩ وحتى عام ١٩٩٧ .

وتجب مناقشة وسائل التمويل بين أعضاء مجلس الإدارة حتى يمكن تحويل تلك الأهداف إلى واقع ملموس .

٤. سيتم تخصيص مبلغ محدد يتم دفعه مناصفةً بين مركز القاهرة - المركز الأم لمركز الإسكندرية - وبين الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري - التي تعد واحدة من أكبر الأكاديميات البحرية في المنطقة - لمواجهة المصروفات المتوقعة للمرحلة الأولى من خطة دفع وتنشيط وتنمية مركز الإسكندرية .

٢- (ب) جمعية المحكمين العرب والأفارقة:

اتسع نطاق عضوية جمعية المحكمين العرب والأفارقة عما كانت عليه حيث تضمنت في عضويتها أعضاء من دول عربية وأفريقية وآسيوية مختلفة .

وتهدف جمعية المحكمين العرب والأفارقة إلى تطوير ودفع الأساس العلمى والمهنى للمحكمين أو للمهتمين بالتحكيم ، وكذلك تدعيم أو اصر الصلة بين المحكمين في المنطقة .

ومنذ إصدار آخر تقرير قامت الجمعية بمايأتى:

(١) المساهمة في تنظيم الدورات التدريبية المتخصصة التي يعقدها مركز القاهرة .

ويتوقع في الاجتماع القادم أن تعتمد الجمعية الاقتراح الرسمى المقدم من الهيئة العربية
للتحكيم الدولى الواقعة فى باريس والذى يوصى بمناقشة - فى أسرع وقت ممكن -
موضوعين على درجة كبيرة من الأهمية هما:

- (أ) الإحتكار المتزايد والمخطط من جانب منظمات تحكيمية معينة غير أقليمية
للتحكيمات التى تتضمن أطرافاً عربية .
(ب) الوسائل الممكنة لدفع دور المنظمات التحكيمية كسلطة تعيين^(١) .

(٣) التعاون مع المنظمات والمؤسسات الإقليمية والدولية المختلفة التى لها نفس الأهداف. وقد
أعلن المجلس العام للجمعية فى اجتماعه المنعقد فى سبتمبر ١٩٩٦ توسيع نطاق الإتصال
مع الهيئات التحكيمية الأخرى لدعم التعاون الإقليمى فى هذا المجال .

٢- ح) معهد الاستثمار والتحكيم:

أسس معهد مركز القاهرة للاستثمار والتحكيم عام ١٩٨٩ بغرض تنفيذ خطط وأنشطة مركز
القاهرة المختلفة فيما عدا عقد وإدارة التحكيمات التجارية .

وفى مثل تلك المنطقة التى تنمو فيها الإمكانيات التجارية تكون هناك حاجة ملحة لجذب
جميع الإتجاهات التجارية الدولية لإمكان توفير الإستمرارية للتحديات المستقبلية .

وتحقيقاً لذلك الهدف يشرف المعهد على إعداد الأبحاث فى مجال التحكيم بصفة خاصة وفى
مجال الاستثمار بصفة عامة. هذا بالإضافة إلى تنظيم المؤتمرات ودورات التدريب الدولية للمساهمة
فى رفع المستوى العلمى والعملى لجميع المهتمين بمجال التحكيم .

وخلال عام واحد (من مارس ١٩٩٦ حتى مارس ١٩٩٧) أعد المعهد العديد من الأبحاث
المتعلقة بالتحكيم وغيره من مجالات الاستثمار والتجارة الدولية نذكر منها:

(١) وقد تناول الإقتراح أيضاً اعتماد تسمية مركز القاهرة الإقليمى للتحكيم التجارى الدولى ليكون سلطة
التعيين المختصة فى التحكيمات الإقليمية إذا لم يتم تعيين هذه السلطة من قبل الأطراف .

عنوان البحث	مناسبة التقديم	المكان	التاريخ
التحكيم وفقاً لإتفاقية الأمم المتحدة لنقل البضائع بطريق البحر	الإجتماع الثانى عشرة للمجلس الدولى للمحكمين البحريين	باريس - فرنسا	يونيه ١٩٩٦
دراسة مقارنة موجزة فى التحكيمات المعقدة فى بعض الدول العربية	مؤتمر جمعية القانون الدولى عن "التحكيمات المعقدة"	هلستكى - فنلندا	أغسطس ١٩٩٦
التحكيم فى إتفاقيات المشاركة العربية الأوروبية	المؤتمر الدولى عن "العلاقات العربية الأوروبية"	القاهرة - جمهورية مصر العربية	سبتمبر ١٩٩٦
- الاتجاهات الحديثة فى الإجراءات الوقتية. - تشكيل هيئة تحكيم	المؤتمر الدولى عن "حسم منازعات التجارة والاستثمار فى أفريقيا"	جوهانسبرج - جنوب أفريقيا	مارس ١٩٩٧
نشر ستة وعشرون مبدأ قانونى تم اعتمادها من هيئات التحكيم فى القضايا التى نظرت أمام المركز			يناير ١٩٩٦

أما بالنسبة لتنظيم المؤتمرات ودورات التدريب الدولية فقد شهد عام ١٩٩٦ تنظيم الأحداث التى سيرد تفصيلها بعد .

(٣) تنظيم المؤتمرات ودورات التدريب الدولية

يعمل مركز القاهرة دائماً على متابعة أحدث التطورات على الساحة الدولية والتغيرات التى تطرأ فى مجالات التجارة والاستثمار الدوليين .
ويعد من أهم الوسائل التى ينتهجها المركز لتحقيق ذلك الهدف هو التنظيم السنوى للعديد من المؤتمرات ودورات التدريب الدولية لبحث ومناقشة المسائل والمشكلات ذات الأولوية فى مجال التجارة والاستثمار الدوليين . وقد نظم المركز الأحداث التالية:

نظراً للأهمية المتزايدة والإهتمام المتنامى للاستثمار في مجال الإنشاءات ، نظم مركز القاهرة مؤتمرين دوليين في مجال عقود الإنشاءات .

وقد تم تنظيم المؤتمر الأول عن عقود الإنشاءات الدولية في الفترة من ١٧ إلى ٢٢ مارس سنة ١٩٩٦ بفندق النيل هيلتون بالاشتراك مع الاتحاد الدولي للمهندسين الإستشاريين (فيديك) ، ولجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولي (يونسترال) ، والبنك الدولي ، ومركز التجارة العالمي (WTO) .

وقد تمت في هذا المؤتمر مناقشة عقود الفيديك وتناول الفرص والتحديات التي تواجه المهندسين الإستشاريين في الدول النامية. وقد جذب هذا المؤتمر عدد كبير من الحضور من الدول الأفريقية مثل أوغندا ، ونيجيريا ، وجنوب أفريقيا ، وكذلك الدول الأعضاء في الفيديك مما أتاح الفرصة لفتح آفاق جديدة للتعاون بين الدول الأفريقية المختلفة .

ومواكبة للتطورات الاستراتيجية التي شهدتها الساحة الدولية من الاتجاه نحو عمليات الخصخصة وتبنى نماذج عقود البناء - التشغيل - تحويل الملكية ، نظم مركز القاهرة بالاشتراك مع معهد القانون الدولي بواشنطن والبنك الدولي ولجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولي (يونسترال) مؤتمراً دولياً عن عقود البناء - التشغيل - تحويل الملكية وذلك في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٩٦ بفندق إنتركونتيننتال بمدينة الغردقة على ساحل البحر الأحمر .

وقد سبق هذا المؤتمر إجتماعات مكثفة مع مجموعة خبراء اليونسترال في فيينا المتخصصين في تلك النوعية من العقود .

ويعد هذا المؤتمر الأول من نوعه في المنطقة الأفريقية والعربية والشرق أوسطية حيث اشتمل على جدول أعمال شامل انقسم إلى مجالين متكاملين إختص أولهما بمرئيات وخبرات عدد من المنظمات الكبرى التي تعمل في ذلك المجال مثل لجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولي (يونسترال) ، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو). أما المجال الثاني فقد تناول التجارب المحلية المختلفة لكل من القطاعين العام والخاص .

وقد شهد هذا المؤتمر نجاحاً كبيراً انعكس في ارتفاع عدد المشاركين من مختلف أرجاء العالم العربي خاصةً من شبه الجزيرة العربية. وقد تضمنت توصيات المؤتمر عقد مؤتمر ثانٍ لمتابعة أحدث التطورات التي حدثت على الساحة العالمية في هذا الشأن وقد حدد شهر أكتوبر ١٩٩٧ موعداً لعقد هذا المؤتمر .

وقد تردد صدق هذا النجاح في جميع أنحاء المنطقة ، مما دعى بعض ممثلي القطاعين الهندسي والإنشائي في المملكة العربية السعودية إلى تنظيم مؤتمر بمشاركة المركز في مقره بالقاهرة يكون بمثابة مؤتمر إقليمي مصغر قبل عقد مؤتمر أكتوبر ١٩٩٧ . وقد عقد هذا المؤتمر في الفترة من ٨ إلى ١٢ أبريل ١٩٩٧ وتناول عدداً من المسائل الأساسية في عقود البناء والتشغيل وتحويل الملكية من وجهات نظر مختلفة .

وانتهت قرارات وتوصيات هذا المؤتمر بتحديد المدخلات التي سيتم بموجبها الإعداد لمؤتمر أكتوبر السابق ذكره والذي من المنتظر أن يشهد إقبالاً شديداً من ممثلي دول المنطقة .

٣- (ب) في مجال التحكيم البحري:

نظراً لخصوصية التجارة البحرية والأهمية المتزايدة للتحكيم البحري ، عقد مركز الإسكندرية للتحكيم البحري الدولي - فرع مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي - مؤتمراً دولياً عن خصائص التحكيم البحري الدولي بفندق هيلنان فلسطين بمدينة الإسكندرية في الفترة من ١ إلى ٣ أكتوبر سنة ١٩٩٦ .

وقد عقد هذا المؤتمر بالتعاون مع جمعية البحر المتوسط للتحكيم البحري ، ولجنة التحكيم البحري لغرفة تجارة وصناعة روسيا ، وجمعية التحكيم البحري الأسبانية ، بالإضافة إلى عدد من الخبراء الدوليين يمثلون مدارس مختلفة للتحكيم البحري مثل المدرسة الإنجليزية والمدرسة الأمريكية والمدرسة السويسرية .

وترجع أهمية هذا المؤتمر إلى أنه يقدم عرض تحليلي للخصائص المختلفة للتحكيم البحري ويوضح الآراء المختلفة للعديد من المنظمات البحرية الدولية .

ولهذا فقد شارك في المؤتمر العديد من الخبراء الدوليين الذين تناولوا الاتجاهات والمفاهيم المختلفة في التحكيم البحري لمدارس الفكر الانجليزية والأمريكية والأسبانية واليونانية والسويسرية والروسية .

وقد تم تقديم عرض شامل ومقارنات بين مدارس الفكر المتعددة للمشاركين مما كان أحد أسباب نجاح هذا المؤتمر .

شهد عام ١٩٩٦ المؤتمر الثالث من سلسلة المؤتمرات التي يعقدها المركز كل عامين عن الآثار الاقتصادية للوحدة الأوروبية على اقتصاديات الدول العربية. وقد عقد هذا المؤتمر بالتعاون مع جامعة الدول العربية يومي ٢٢ ، ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٩٦ بمدينة القاهرة تحت عنوان "العلاقات الأوروبية - العربية ، اتفاقيات المشاركة الأوروبية العربية".

ويهدف المركز من تنظيم هذه المؤتمرات ذات الصبغة الاقتصادية السياسية إلى متابعة وتسجيل أحدث التطورات والتغيرات التي تطرأ على العلاقات الأوروبية العربية وتفادي المشاكل المحتملة وصياغة إطار التعاون المستقبلي العربي الأوروبي .

وفي أعقاب إعلان برشلونة الذي اعتمده مؤتمر أوروبا والبحر المتوسط والمنعقد يومي ٢٧ ، ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٩٥ ، لاج اتجاه إقليمي نحو إبرام اتفاقيات مشاركة مع الاتحاد الأوروبي .

وقد انعكس هذا في عدد الحاضرين من رجال القانون ، رجال الأعمال ، رجال الاقتصاد من دول عربية مختلفة من التي أبرمت بالفعل إتفاقيات مشاركة مع الاتحاد الأوروبي مثل تونس والمغرب أو التي مازالت في مرحلة التفاوض لإبرام مثل هذه الاتفاقيات مثل جمهورية مصر العربية أو تلك التي قد تتخذ مثل هذه الخطوة في المستقبل مثل المملكة العربية السعودية ، والكويت وموريتانيا .

كذلك فقد نجح هذا المؤتمر في جذب الرأي العام المحلي والإقليمي ، حيث تولت ما يقرب من أربعين وكالة أنباء تغطية أعمال وجلسات المؤتمر .

وفي الجلسة الختامية أوصى الحضور بالإجماع على تشكيل لجنة لمتابعة التغيرات التي تطرأ في هذا المجال وتقديم المعلومات الشاملة التي ستعتبر أساس المؤتمر المقرر عقده عام ١٩٨٨ .

٣- د) في مجال أعمال لجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولي (يونسترال):

نظراً لتزايد المشكلات والتعقيدات في المعاملات الخاصة بالتجارة والاستثمار الدوليين ، استطاعت لجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولي (يونسترال) صياغة قوانين وقواعد نموذجية ومتوافقة بهدف تفادي المشكلات والمعوقات التي تواجه هذا النوع من المعاملات .
وإدراك مركز القاهرة لأهمية هذه النصوص للتشريعات المحلية ، قام بالمشاركة مع اليونسترال وجامعة الدول العربية بتنظيم مؤتمر دولي عن الاتجاهات الحديثة في قوانين التجارة والاستثمار الدوليين بمقر جامعة الدول العربية في الفترة من ١ إلى ٤ ديسمبر سنة ١٩٩٦ .

المختلفة ، مثل إتفاقية الأمم المتحدة لعقود البيع الدولي للبضائع ، قانون اليونسترال النموذجي للتحويلات الدائنة الدولية ، قانون اليونسترال النموذجي لمناقصات البضائع والإنشاءات والخدمات ، قانون اليونسترال النموذجي للتحكيم التجاري الدولي ، إتفاقية الأمم المتحدة للضمانات المستقلة وخطابات الإعتماد ، إتفاقية الأمم المتحدة لتنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية . وعلى صعيد آخر ، تمت مناقشة وتحليل العديد من التشريعات العربية بحيث يمكن للمشاركين التعرف على كيفية تأثير نصوص اليونسترال النموذجية على تلك التشريعات المحلية .

وقد شارك في هذا المؤتمر ممثلين لجميع الدول العربية تقريباً من الخليج إلى المحيط .

٣- هـ) في مجال الدورات التدريبية المتخصصة في التحكيم:

بدأ المركز في تبنى استراتيجية تنظيم دورات تدريبية متخصصة بعد أن استنفدت الدورات التدريبية ذات الطابع العام أهدافها وأصبحت هناك حاجة ملحة لعقد دورات تدريبية أكثر تخصصاً .

وبناءً على هذا المفهوم قام مركز القاهرة بالاشتراك مع جمعية التحكيم الأمريكية بتنظيم دورة تدريبية دولية في مجال عقود الإنشاءات الدولية يومي ٢٠ ، ٢١ مايو ١٩٩٦ بمدينة القاهرة وقد ركزت هذه الدورة - الثامنة عشر في ترتيب دورات المركز - على المفهوم الأمريكي الذي انعكس في قواعد وإجراءات جمعية التحكيم الأمريكية .

وقد شارك في هذا المؤتمر العديد من رجال القانون وكذلك العديد من المساهمين في المشروعات الأمريكية للحصول على المزيد من المعلومات والمفاهيم الخاصة بالمدرسة الأمريكية للتحكيم .

وفي نفس هذا الاتجاه نظم مركز القاهرة في أواخر فبراير وأوائل مارس برنامجين تدريبيين متتابعين ، عقد أولهما في الفترة من ١٦ إلى ٢٤ فبراير سنة ١٩٩٧ لرجال القضاء العسكري بصفة خاصة ، أما الثاني فعقد يومي ٢ ، ٣ مارس ١٩٩٧ لرجال القضاء العاملين في النظام القضائي المصري .

سوف ينظم مركز القاهرة خلال عام ١٩٩٧ العديد من الأنشطة متعددة المجالات ، ومن بين هذه الأنشطة:-

١. دورتا تدريب دوليتان متتابعتان في مجال التحكيم التجارى الدولى . وتهدف الدورتان إلى الحصول على عضوية وزمالة معهد المحكمين الدوليين فى لندن . وسوف تنظم الدورتان فى الفترة من ١٢ إلى ١٨ يونيه سنة ١٩٩٧ بمدينة القاهرة .
٢. دورة تدريبية عن "التحكيم التجارى الدولى" بالاشتراك مع الهيئة العربية للتحكيم الدولى وجمعية التحكيم اللبنانية ، وذلك بمدينة بيروت /لبنان فى الفترة من ٢١ إلى ٢٣ يوليو ١٩٩٧ .
٣. دورة تدريبية عن "التحكيم البحرى الدولى" ستعقد بمدينة الإسكندرية خلال شهر أكتوبر ١٩٩٧ .
٤. المؤتمر الدولى الثانى عن "عقود البناء - التشغيل - تحويل الملكية" بالتعاون مع معهد القانون الدولى بواشنطن ، لجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولى (يونسترال) ، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو) ، البنك الدولى .
٥. المؤتمر الدولى عن (التحكيم التجارى الدولى ... وسائل دعم التعاون بين المؤسسات التحكيمية الإقليمية) ، وسوف يعقد بالمشاركة مع جامعة الدول العربية ومركز القانون والتحكيم الأردنى وذلك خلال شهر نوفمبر بمدينة القاهرة .
٦. اجتماعات المائدة المستديرة لمؤتمر العلاقات الاقتصادية الأوروبية - العربية تمهيداً للمؤتمر الدولى الذى سيعقد عام ١٩٩٨ فى هذا المجال . ومن المقرر أن تعقد هذه الاجتماعات خلال شهر نوفمبر ١٩٩٧ .
٧. المؤتمر الدولى الثانى عن "حسم منازعات الطاقة" سيعقد بالتعاون مع البنك الدولى وجامعة دندي باسكتلندا فى أواخر ديسمبر ١٩٩٧ بمدينة القاهرة .
٨. الندوة الدولية عن "التعاون فى المجال البحرى بين دول البحر الأبيض المتوسط" متوقع عقدها خلال شهر ديسمبر ١٩٩٧ .

٥- (أ) مبادرة نحو زيادة التعرف بقانون التحكيم المحلى:

على مدى السنوات الماضية من تطبيق القوانين المحلية وخاصةً قانون التحكيم المصرى ، حرص مركز القاهرة على التأكيد على فعالية هذه القوانين شكلاً وموضوعاً والعمل على تفضى المشكلات التى قد تعوق التقدم الطبيعى لهذه القوانين .

فقد ظهر فى أواخر عام ١٩٩٦ جدل حول مدى قابلية تطبيق القانون المصرى للتحكيم على العقود الإدارية. فقد ذكر الراضون لهذا الاتجاه أن القانون لم ينص صراحةً على تطبيقه على العقود الإدارية ، بينما يؤكد المؤيدون لهذا الاتجاه أن هناك أساس قانونى واضح وصحيح لهذا التطبيق. وقد أخذ هذان الرأيان بُعداً رسمياً عندما أصدرت هيئتان قضائيتان حكيمين مختلفين فى هذا المضمار مما بعث القلق من حدوث تناقض فى الرأى وعموض فى التفسير .

ومن أجل الوصول إلى حل لهذه المشكلة ، تقدم مركز القاهرة بمشروع قانون تفسيرى للمادة رقم (١) التى تنظم نطاق تطبيق القانون مصحوبة بمذكرة تفسيرية لها .

ويعتمد الأساس المنطقى لهذه المذكرة على تحليل منطقى لنص المادتين (١) ، (٢) ^(١) انتهى إلى الاستنتاج بأن القانون محل الجدل يطبق بما لايدع مجالاً للشك على العقود الإدارية .

^(١) تنص المادة (١) على: "مع عدم الإخلال بأحكام الاتفاقيات الدولية المعمول بها فى جمهورية مصر العربية تسرى أحكام هذا القانون على كل تحكيم بين أطراف من أشخاص القانون العام أو القانون الخاص أياً كانت طبيعة العلاقة القانونية التى يدور حولها النزاع إذا كان هذا التحكيم يجرى فى مصر ، أو كان تحكيمياً تجارياً دولياً يجرى فى الخارج واتفق أطرافه على إخضاعه لأحكام هذا القانون. وتنص المادة (٢) على: "يكون التحكيم تجارياً فى حكم هذا القانون إذا نشأ النزاع حول علاقة قانونية ذات طابع اقتصادى ، عقدية كانت أو غير عقدية ، ويشمل ذلك على سبيل المثال توريد السلع أو الخدمات والوكالات التجارية وعقود التشييد والخبرة الهندسية أو الفنية ومنح التراخيص الصناعية والسياحية وغيرها ونقل التكنولوجيا والاستثمار وعقود التنمية وعمليات البنوك والتأمين والنقل وعمليات تنقيب واستخراج الثروات الطبيعية وتوريد الطاقة ومد أنابيب الغاز أو النفط وشق الطرق والانساق وإستصلاح الأراضى الزراعية وحماية البيئة وإقامة المفاعلات النووية .

على التحكيم في العقود الإدارية. وبما على مما تم اقتراح ان يكون نص المادة ٧٧٥ي. يطبق على جميع التحكيمات بما في ذلك التحكيمات في المنازعات التي تنشأ عن العقود الإدارية.....".

وقد أقرت وزارة العدل المفهوم التفسيري للمركز وأحالت المسألة إلى مجلس الشعب لإقرارها. وقد صدق مجلس الشعب على القانون التفسيري في أبريل الماضي .

٥- ب) مركز القاهرة ونظرة فاحصة على تشريعات اليونسترال المتعلقة بمشروعات البنية الأساسية الممولة من القطاع الخاص:

اضطلعت لجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولي منذ عام ١٩٩٤ بوضع بعض القواعد والقوانين لمشروعات البنية الأساسية التي يتم تمويلها عن طريق القطاع الخاص (والتي كانت تعرف فيما قبل بمشروعات البناء - الملكية - تحويل الملكية) وذلك بهدف إصدار قانون نموذجي أو أحكام تشريعية لتنظيم هذا النوع من المشروعات التي اكتسبت دفعة هائلة منذ ظهور سياسة الخصخصة على الساحة الدولية من أجل تمويل مشروعات البنية الأساسية .

وبعد تنفيذ الأعمال التمهيديّة لمدة سنتين عقدت اليونسترال في أكتوبر ١٩٩٦ اجتماعاً لمجموعة الخبراء من عدة دول مختلفة للمناقشة المستفيضة للموضوعات المقترحة تغطيتها في دليل اليونسترال التشريعي .

وقد دُعي العديد من أفضل الخبراء من مختلف دول العالم للمشاركة في هذا الاجتماع لإبداء وجهة نظرهم وتوقعاتهم من المنظور الإقليمي والمحلي .

وفي نفس الوقت بدأ مركز القاهرة أعماله الخاصة بعقود البناء - التشغيل - نقل الملكية لكونها جانب هام من جوانب الاستثمار^(١) .

(١) حتى ذلك التاريخ نفذ المركز أعماله في هذا المجال بالتعاون مع اليونسترال ، اليونيدو ، معهد القانون الدولي بواشنطن ووضع خطته على ثلاث مراحل متكاملة :-
- (أ) تجميع القوانين الإقليمية الخاصة بعقود البناء - التشغيل - نقل الملكية .
- (ب) عرض الخبرات العملية للأمم المتحدة في هذا المجال .
- (ج) تنظيم مؤتمرات دولية على أساس دوري في هذا المجال .

السمودجى فى هذا الشأن ، انتدب مركز القاهرة مجموعة من افضل المتخصصين لحضور هذا الاجتماع .

وقد حضر ممثلان فقط من المنطقة الأفروآسيوية من كل من مصر (مبعوث مركز التحكيم) وإندونيسيا ، وذلك من إجمالي إحدى عشر مبعوثاً مثلوا الولايات المتحدة الأمريكية ، ألمانيا ، المكسيك ، النمسا ، المملكة المتحدة .

وجدير بالذكر أنه لم يحضر ذلك الاجتماع من المنظمات أو المؤسسات التحكيمية سوى ممثل مركز القاهرة .

وتبعاً لما تنتهى إليه قرارات هذا الاجتماع ستقوم اليونسترال بإعداد مشروع دليل قانونى لمشروعات البناء - التشغيل - تحويل الملكية تتم مناقشته فى الدورة الثلاثين لليونسترال المقرر عقدها فى مايو ١٩٩٢ والتي سوف يحضرها ممثل المركز لمتابعة الأعمال الخاصة بهذه المسألة .

٥-ج) دراسة مركز القاهرة لمشروع قانون اليونسترال النموذجى للإعسار عبر الحدود:

منذ عام ١٩٩٥ إهتم مركز القاهرة بالعمل المشترك لكل من الاتحاد الدولى لممارسى الإعسار (إنسول) ولجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولى (يونسترال) لإصدار قانون نموذجى للإعسار عبر الحدود^(١) .

وفى بداية عام ١٩٩٦ قدم مركز القاهرة اقتراحاته التمهيدية إلى لجنة خبراء اليونسترال/إنسول حول القانون المتوقع .

ومنذ ذلك التاريخ حضر مركز القاهرة جميع الجلسات الخاصة بأعمال هذه اللجنة لمتابعة مشروع القانون فى بداياته لتكوين خلفية عميقة تتيح رصد ما قد يكون بهذا القانون من ثغرات .

وفى ٢٣ مارس ١٩٩٧ عُقد المؤتمر الدولى المشترك الثانى لليونسترال/إنسول فى لوزيانا ودُعِيَ إليه مدير مركز القاهرة لتقديم ملاحظاته على مشروع القانون .

(١) لمزيد من التفاصيل الزمنية حول هذا الموضوع من مارس ١٩٩٥ إلى أبريل ١٩٩٦ انظر التقرير السنوى لمركز القاهرة لعام ١٩٩٦ والمقدم إلى الدورة ٣٥ للجنة القانونية الإستشارية لدول آسيا وأفريقيا .

يجب تحقيق أعلى درجة من التنسيق والتوازن. ومن أجل التوصل إلى هذه الدرجة من التوازن يجب على اليونسترال أن تواصل العمل في هذا المجال".

وقد تمت بعد هذا مناقشة نصوص القانون النموذجي وعرض بعض الإنتقادات التي وجهت له من وجهة نظر محايدة لتحقيق الرخاء لدول العالم الثالث وكذلك مصالح الدائنين المحليين".

ومن المتوقع أن يحضر مركز القاهرة دورة اليونسترال القادمة رقم ٣٠ في الفترة من ١٢ إلى ٣٠ مايو سنة ١٩٩٧ للحصول على معلومات كافية عن المرحلة القادمة في المناقشات .

٨ اتفاقيات التعاون مع

منظمات التحكيم الدولية الأخرى

شهد عام ١٩٩٦/١٩٩٧ زيادة ملحوظة في عدد اتفاقيات التعاون مع عدد من المنظمات التحكيمية الدولية وقد بلغ عدد هذه الاتفاقيات ستة إتفاقيات تعاون دولية مع كل من :

أفريقيا	مركز التحكيم بغانا
أفريقيا	جمعية المحكمين بجنوب أفريقيا
أفريقيا	مركز التحكيم التجاري بهارارى - زيمبابوى
آسيا	مجلس التحكيم الهندي
آسيا	مركز التحكيم اللبناني
أوروبا	معهد التحكيم الهولندي

كما سيتم إبرام اتفاقتي تعاون أخريين مع كل من :

- محكمة لندن للتحكيم الدولي (تم توقيعها بالفعل بين الطرفين)
- جمعية التحكيم الإيطالية

والهدف الأساسي من إبرام هذه الاتفاقيات هو تبادل المعلومات والخدمات بين المؤسسات التحكيمية المنتشرة في أماكن متفرقة من العالم وكذلك تقديم المساعدات لتنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية .

النموذجي والتوصية بإدراجها في عقود التجارة والاستثمار التي تبرم بين دولتي طرفي إتفاقية التعاون وبعد الإتفاق الذي أبرم بين مركز القاهرة وبين جمعية التحكيم الأمريكية من أبرز الأمثلة على ذلك .

ولا يقتصر التعاون مع المنظمات والمؤسسات الدولية على تلك المجالات فقط. فعند تنظيم المؤتمرات وبرامج التدريب الدولية يجنى مركز القاهرة ثمار علاقاته القائمة مع العديد من المنظمات الدولية مثل لجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولي (يونسترال) ، البنك الدولي ، جمعية التحكيم الأمريكية ، معهد المحكمين الدولي بلندن ، الاتحاد الدولي للمهندسين الإستشاريين (فيديك) ، منظمة التجارة العالمية ، الاتحاد الأوروبي ، جامعة الدول العربية. كما يدعم المركز علاقاته مع منظمات أخرى جديدة مثل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيبدو) ، جامعة دندي باسكتلندا بالإضافة إلى بعض المنظمات المالية الدولية الأخرى .

٧) مقر جديد لمركز القاهرة

بدءاً من أول مارس سنة ١٩٩٧ إنتقل مركز القاهرة إلى مقره الجديد ليواكب إتساع أنشطته وخدماته .

والإنتقال من مقر مؤقت إلى آخر مملوك للمركز يعد خطوة جديدة تجاه مرحلة أكثر إزدهاراً بالنسبة للمركز .

وقد اشترى المركز مقره الجديد بمبلغ ٢,٧ مليون جنيه مصري (ما يوازي ٢١٢٣٨٩٤ دولار أمريكي) دفعت كلها من الحكومة المصرية . وتبلغ مساحة مقر المركز الجديد ٨٠٠ متر مربع وهو ما يوازي ضعف المساحة السابقة المؤجرة مما يتيح تطوير وتوسيع نطاق الخدمات التي يقدمها المركز .

ستعتمده اللجنة القانونية الاستشارية

لدول آسا وأفريقيا فى دورتها السادسة والثلاثين .

(١) إصدار خطة متكاملة لحسم المنازعات التجارية تكون بديلاً عن القرارات التى اتخذتها اللجنة فى الدورتين المنعقدتين فى بغداد والدوحة فى فبراير ١٩٧٧ ويناير ١٩٧٨ .

(٢) تنشيط الاتفاقيات المبرمة بين حكومة جمهورية مصر العربية واللجنة الخاصة بتأسيس ووظائف مركز تابع للجنة فى القاهرة والتى أبرمت بتوايخ ٢٨ يناير ١٩٧٩ ، ١٥ نوفمبر ١٩٨٣ ، ٣٠ مارس ١٩٨٦ ، ٢٤ مايو ١٩٨٧ ، ٢٤ يوليو ١٩٨٩ .

(٣) اعتماد التقرير المقدم من مدير مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجارى الدولى الخاص بأنشطة المركز خلال ١٩٩٦/١٩٩٧ .

(٤) إلقاء الضوء على التقدم والتطور الواضح الذى أحرزه المركز فى مجال تقديم نظام كفاء وسريع وعادل لحسم المنازعات التجارية فى المنطقة الأفروآسيوية ، وكذلك فى مجال تدريب المحكمين الأفارقة والآسيويين وفى تقديم وسائل جديدة لحسم المنازعات التجارية مثل التوفيق والوساطة والخبرة الفنية ، وأيضاً فى توفير نظام حاسب آلى بلغات ثلاث يسمح بإسترجاع المعلومات القانونية والتحكيمية لجميع المهتمين بمجال التحكيم .

هذا ، بالإضافة إلى إنشاء معهد الاستثمار والتحكيم كهيكل مستقل يتولى تنظيم المؤتمرات والندوات ودورات التدريب الدولية وإنجاز الأبحاث فى المجالات القانونية والتحكيمية .

كل هذا فى إطار بذل جهود ضخمة من الناحية المالية لمواعاة مقره الخاص فى القاهرة .

(٥) تشجيع ودفع الخطة المتكاملة السابق ذكرها المتعلقة بحسم المنازعات التجارية فى المنطقة الأفروآسيوية .

وبناءً على ما سبق توصى اللجنة بالآتى:

(أ) (١) تدعو اللجنة جميع حكومات الدول الأعضاء وهيئاتها المعنية بإدراج شرط التحكيم فى جميع تعاقديها عند حسم المنازعات التى قد تنشأ عن تنفيذ هذه العقود أمام مركز القاهرة أو أى من مراكز التحكيم التابعة للجنة طبقاً للموقع الجغرافى لكل دولة .

خدماته وكذلك تخصيص جزء لمقر مناسب .

(٢) أن يقدم السكرتير العام للجنة مساعداته القيمة وإتصالاته المؤثرة للمركز فيما يتعلق بهذا الشأن.

(٣) يقدم السكرتير العام للجنة ومدير المركز تقرير للدورة رقم ٣٧ عن تقدم أنشطة وأعمال المركز خلال الفترة المقبلة .